اثر القوانين الوضعية على الشريعة الاسلامية

أ ـــ من الوجهة العملية :

١ ـ انشئت محاكم خاصة لتطبيق القوانين الوضعية وعين قضاة اوروبيون ، أو وطنيون درسوا هذه القوانين ولم يدرسوا الشريعة .

٢ ـ انشئت المدارس لتدريس هذه القوانين واهملت دراسة الشريعة .

٣ ـ جهل رجال القانون احكام الشريعة واتجاهاتها . مما ادى الى تفسير النصوص المناسبة المأخوذة عن الشريعة تفسيراً يتفق مع القوانين .

ب ـــ من الوجهة النظرية :

ليس للقوانين الوضعية اثر على الشريعة الاسلامية من هذه الوجهة ، لأنه لا يمكن ان تنسخ الشريعة الاسلامية الا شريعة مثلها من عند خالق الشريعة نفسه ، أي من عندالله

حكم تعارض القوانين مع الشريعة الاسلامية :

اذا تعارضت احكام القوانين الوضعية والشريعة الاسلامية كان واجبا حتمياً تطبيق حكم الشريعة الاسلامية دون حكم القانون وذلك لثلاثة اسباب .

الأول : ان نصوص الشريعة الاسلامية لا تزال وستظل قائمة ولا يمكن الغاؤها بحال من الأحوال كما بينا سابقا ، اما نصوص القانون فقابلة للالغاء .

الثاني : أما الشريعة الاسلامية تقضي ببطلان كل ما يخالفها وتمنع من طاعتها .

الثالث : ان القوانين المخالفة للشريعة تخرج عن وظيفتها بمخالفتها للشريعة الاسلامية واذا خرج القانون عن وظيفته لم يعد لوجوده محل ، وكان باطلاً بطلانا مطلقاً ، وهذا هو ما تفض به قواعد القانون الوضعي نفسه :

كيف خرجت القوانين المخالفة عن الشريعة عن وظيفتها :

الأصل فى القوانين الوضعية انها توضع لسد حاجة الجماعة ولتنظيمها وحماية نظمها ونشر الطمأنينة والسلام بين افرادها ، ومن أهم حاجات الجماعة والمجتمعات

حماية عقائدها ومشاعرها وفى البلاد الاسلامية يقوم نظام الجماعة على الاسلام ، وتقوم عقائد الكثرة عليه فكان من الطبيعي أن تجيء القوانين مطابقة للشريعة الاسلامية ، ولكن القوانين ما جاءت كذلك وانما جاءت كما رأينا مخالفة للشريعة فخرجت بهذا لا على الشريعة الاسلامية فحسب بل على الأصول التى يجب أن تقوم عليها القوانين والأغراض التى توضع من أجلها القوانين فهي قوانين لا تقوم على اصل معروف ولا تستهدف قرضا مشروعاً .

واذا استطعنا أن نعرف شيئا عن حقائق الاسلام واحكامه سهل علينا معرفة كيف أن القوانين التى توضع فى اوروبا لاسعاد الجماعة ونشر السلام بين افرادها انما هي فى بلاد الاسلام العامل الأساسي الأول من بلاء الجماعة والاساءة الى مشاعرها وايغار صدور ابنائها وهي العامل الأول فى عدم رضاء الاكثرية عن هذه القوانين بل هي العامل الأول الذي يدعو للفتنة ويهيء للفوضى فالاسلام لا يسمح لمسلم أن يتخذ من غير شريعة الله قانوناً ويحرم ذلك تحريماً قاطعاً « ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع اهواء الذين لا يعلمون . أنهم لن يغنوا عنك من الله شيئا وان الظالمين بعضهم اولياء بعض والله ولي المتقين »

وما كان الله ليجعل لمؤمن الرضاء بغير حكم الله ، أو يتحاكم الى غير ما انزل الله ، بل لقد أمر بان يكفر بكل حكم غير حكمه واعتبر الرضى بغيره ضلالاً بعيداً واتباعاً للشيطان وذلك دليل قوله تعالى « ألم تر الى الذين يزعمون انهم آمنوا بما انزل اليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكمون الى الطاغوت وقد امروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً »

ولم يكن الله ليرضى لمؤمن ولا مؤمنة أن يختار لنفسه أو يرضى لها غير ما اختاره الله ورسوله وذلك مصداق قوله تعالى « وما كان لمؤمن ولا مؤمنه اذا قضى الله ورسوله امراً أن يكون لهم الخيرة من امرهم » ثم أن الله جلت قدرته

أمر أن يكون الحكم طبقا لما أنزل وجعل من لم يحكم به كافراً وظالما وناسئا والدليل قوله تعالى « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » وفى آية اخرى « الظالمون » وفى آية ثالثة « فاولئك هم الفاسقون »

والكافر هو الذي يعرض عن الحكم بالجد مثل الزنى والسرقة لتفضيله غيره من أوضاع فهو كافر قطعا والذي لا يحكم بما أنزل الله لعلة اخرى غير الجحود والمنكرات فهو ظالم ان كان من حكمه صفحا للحق أو تركا للعدل وإلا فهو فاسق ثم أن الله متن الايمان عن العباد حتى يحكموا الرسول فيما شجر بينهم مع انتفاء الحرج والعتق من صدورهم والانقياد وذلك مصداق قوله تعالى « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يمدوا من انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما » وكذلك فاذا كان ثمة شرع يخالف الشريعة محرم على المسلمين ولوامرت به السلطة الحاكمة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « انما الطاعة من المعروف » وثمة سبب آخر وهو ان احكام الشريعة لم يجزأ ولا تقبل الانفصال فلا يجوز لمسلم أن يرضى بتطبيق بعضها واهمال البعض الآخر والدليل قول الباري عز وجل (افتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم الا خزي فى الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون الى اشد العذاب)

ومما تقدم نعلم أن المسلم محكوم كائن ما كان بهذه النصوص التشريعية الآلهية وهي تتعارض أشد المعارضة مع غيرها من القوانين الوضعية ، ولقد فهم القارىء ما يبصره الطريق السوي من كتاباتنا السابقة حول الشريعة الاسلامية مقارنة بالقانون الوضعي ونأمل أن نكون قد أدينا الواجب وأعطينا القارىء فكرة واضحة عن القوانين الوضعية وفسادها والشريعة الاسلامية وسموها واحاطتها بجميع نواحي الحياة الدنيوية والأخروية والله الموفق .

الطالب

سالم تركي